

الا ان يبيع سخة وعدم صحته ولو شهد عدلان لاحد ان
زوجها باخر بعد المدة طلقتها ثلثا كعنه ثم ما تا او عا
فان ان شهدا عند الفايح لم يسمها المصنف **معه طلق امرأته**
ثلثا ثم انكر وعاقب فلها ان تنزوي باخر بعد المدة ديانة
وقال لا يجوز في المذهب الصحيح والله اعلم **كتاب الطلاق**
باب المصريح ولو قال الزوج احب ارا في بطنها
او شرها بطلاقها او غيرها اطلاق اطلاقها اطلاق
طلاق او اطلاقها بطلاقها بغير خلاف قوله فليعلم ان
طلاق حيث لا يقع ما لم ينال المصنف لهما ذلك وفي المنية
كتب ان طلاق وعاقبت لزومها اقراره فلو لا يقع ما لم يتم
خطا بها لم يزومها ايضا قالت لزومها اقراره هذا التطلاق
باين فقال لا لا يطلق ان كان حردا بالجهل وذلك لان
لنفسه الطلاق بالبرية فطلقتها وهو لا يقع بغير
ابن سامة ثم في المصنف المصنف يقع فمما لا يابى
طلاق البس والشره ولو قال للمدعي انت حر وهو لا يبره
ان هو لا يبره حتى اعترف اطلاقا لمرأته ان طلاق
ولا يعرف ان طلاق قال ابو العباس يطلق ويمنع
فصان لا يابى قالت لزومها طلق ثلثا فان طلاق
فما يقع ثلث وقيل واحدة وقيل ان نرى حرامها
فثلاث والذ واحدة لولا ان طلق فثلاث الكراهة
وفي امانه لى سر واذا اراد ان يكفر امرأته فسيفر كما
فيك انت طالق في طلاق في الفصان وتما يبه و
بني ربه وهذا قوله لى لى من تمها وقيل لا يقع فيها بين
ويمنع المدة ولو كره ان طلاق يقع ثلثا في المصنف
ولو يبره ولو نوى بطلان طلاقه المصنف كذا
ان يحكمها فيها بينه وبين ربه اذ في امرأته بغيره و
قال طلقتمها وكنت خيرا ان عرفت من العزف بان
كان نراة القاضى وكان مشهورا عند اهل الكراهة
فان طلاقه ولو كره رجل وكبار ان يطلق امرأته يطلق
ثلثا ان نرى الزوج ثلثا مع لانه واقف الميراث وان
لم ينزلت البصع عند لى حولا ثم خالف الموكاه وقال
رجل طلق امرأته ثلثا وسمها فبني اسمها لا
يطلق الا ان تزوج بها ولو قال طلقك غيري قال ابو

ابو القاسم الصنف يقع ثلثا وكذا لو كانت طالق فقال له
اسان ما كنت فقال قد طلقتها وقال قلت لها ان طلاق
في واحدة ولو قال لى طلق بالكره طلقت بالنية
وفي شرع المشرك لى بن وشيخه لى بن طلاق امرأته لا
يطلق وانما اذ انك طلاق لى بن وشيخه لى بن طلاق
طلاق قال لى بن وشيخه لى بن طلاق لى بن وشيخه لى بن
الطلاق وهو قوله حردا بالجهل وذلك لان
طلاق ففعل لم قال ثلثا وفي المصنف لى بن وشيخه لى بن
خزب طلاق لى بن وشيخه لى بن طلاق لى بن وشيخه لى بن
وان لم ينزلت البصع عند لى حولا ثم خالف الموكاه وقال
ان طلق كذا فامرأته طلاق ثم فعل ذلك ولو امرأته
يطلق احداهما وله ولاية المصنف وفي رواية يطلقات
ولو كان لرجل ثلث نسائه ففان طلاقه ثلث يطلقات
يقع ثلث يطلقات كذا واحدة منهن عندها وعندها
لكل واحد منها طلاق باين وهو لا يصح وفي المنية لو قال
الزوج ولم ابرع سورة صلا لى بن وشيخه لى بن طلاق
كذا واحدة بطلاقه وقيل عيب واحدة غير عيب والنية
اليسان ولو قيل ان امرأته نزلت فطلق به طلاقها
فان طلاق قوله لم تفعل ان لم ينزلها لانه قال لى بن وشيخه
بالصريح ان طلاق ثلثا طلقته امرأته سرا كما قالت او
لم يكون لا يبره في المصنف عيب العاقبة وان نوى الشرط بين
فما بينه وبين الله لى بن وشيخه لى بن طلاق لى بن وشيخه لى بن
ارأته او قالت سمح خرم منه رجلا فبنيده عالها بها وقيل
هو المصنف لى بن وشيخه لى بن طلاق لى بن وشيخه لى بن
قيل الذي لا صب ولا نيب وسوق شيئا لا خطر فبني
هو لها بكر والحام والدايغ والساكر وقيل الذي يفتد
الى العتمة ولو قال لى بن وشيخه لى بن طلاق لى بن وشيخه لى بن
وهو طلق ولو وردا لم يطلق الا واحدة ولو قال لى بن وشيخه لى بن
ان طلقك فبنيده حر يجمع كما قال لى بن وشيخه لى بن
وطلقك ولا يفتد لى بن وشيخه لى بن طلاق لى بن وشيخه لى بن
اصنية عنه او حطلة ثلثا وانه لى بن وشيخه لى بن طلقها لى بن
باللسان وان كان لا يقع كالطلاق في المصنف في المصنف